

مقدمة تقرير عن اليوم العالمي لمكافحة الفساد بالعناصر

يعد اليوم العالمي لمكافحة الفساد تذكيراً دولياً سنوياً بمساوئ الفساد، وتأكيداً على أنه لا يخلق في أماكن وجود الصراعات فقط، بل يعد سبباً جذرياً لها فهو يسهل الاستثمار غير القانوني للموارد من قبل جهة معينة وبالتالي يجدر على الجميع منعه من خلال تعزيز الشفافية وتقوية المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، ودفع عجلة التطوير، والتحديث في الدول لخلق عالم متكامل وصحي.

تقرير عن اليوم العالمي لمكافحة الفساد بالعناصر

يمثل اليوم العالمي لمكافحة الفساد أداة محورية لتسليط الضوء على مكافحة الفساد سنوياً، والربط العملي بينه وبين السلم والأمن الدوليين، فالفساد جريمة وإن تعددت أساليبه أو غاياته، وهو مرض دولي تقع مسؤولية علاجه على عاتق الجميع بدءاً من الأفراد، وانتهاءً بالمؤسسات الرسمية، حيث يتم في هذا اليوم الموافق للتاسع من شهر ديسمبر من كل عام التفكير بالأساليب التعاونية لسد الثغرات التي تمهد نمو الفساد، وذلك بهدف الوصول إلى مجتمع يضع في أولوياته إعلاء قيم النزاهة ومكافحة أي عمل يقوض منها.

اليوم العالمي لمكافحة الفساد

اليوم العالمي لمكافحة الفساد أحد الأيام العالمية الذي أقرته الأمم المتحدة بطلب من الأمين العام الجمعية العامة، ففي 31 أكتوبر بعام 2003 أقيمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكلف مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات بهذه المهمة، اختارت المنظمة اليوم التاسع من شهر ديسمبر من كل عام ميلادي يوماً عالمياً لمكافحة المخدرات بغية زيادة الوعي لدى الناس لخطورة هذه الظاهرة ووقف توغلها بين العوام.

تاريخ اليوم العالمي لمكافحة الفساد 2022

قررت الأمم المتحدة تعيين اليوم التاسع من شهر ديسمبر في كل عام ليكون اليوم العالمي لمكافحة الفساد، ويوافق هذا التاريخ اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الأولى، وهي السنوية رقم 20 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ورفع مستوى الوعي والحذر تجاهه بمختلف أنواعه، فهو من أهم أسباب انهيار المجتمعات والدول ولاسيما دول العالم الثالث حيث ينتشر بشدة.

شعار اليوم العالمي لمكافحة الفساد

تبنت الأمم المتحدة التي انبثق اليوم العالمي لمكافحة الفساد من رحمها شعاراً مخصصاً لهذا اليوم وموجهاً لكل الناس بمختلف انتماءاتهم فكان بعنوان "حافظ على حقك، قم بدورك، قل لا للفساد" وقد جاء هذا الشعار تأكيداً على أهمية دور الفرد في مكافحة الفساد الذي يعمل على زعزعة المجتمع وتثبيط سيادة القانون، مما يؤدي إلى وقف تطور الدول وبقائها في حالة ركود اقتصادي واجتماعي ينعكس على جميع جوانب الحياة بشكل سلبي.

أسباب انتشار الفساد

لعل أهم أسباب انتشار الفساد ما يلي:

- تدني المستويات الأخلاقية والتعليمية.
- غياب الرادع الشخصي الذي يضمحل بنمو الطمع والرغبة غير المنتهية في الحصول على مكاسب جديدة.
- كما أن تحجيم المحاسبة القانونية لتهم الفساد ووجود ثقافة مجتمعية تدافع عنه أو تعتبره شجاعة يمكن أن يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.
- بالإضافة لذلك فإن سياسات الدولة الاقتصادية غير المدروسة تلعب دوراً هاماً في نمو الفساد وتثبيت أنيابه في جسد الدول غير أبهتة بحجمها.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تنوعت جهود المجتمع الدولي لمحاربة الفساد الذي يعصف بالكثير من دولة وكان لا بد من توحيد الجهود في هذا الشأن، فكانت إتفاقية الأمم المتحدة وثيقة قانونية ملزمة في ذلك تم إقرارها في عام 2003 وضمت الاتفاقية 71 مادة بمشاركة أكثر من 187 دولة وضعت تشريعات للرقابة والوقاية من الفساد ومحاسبة مرتكبيه في حال حصوله وتفعيل التعاون الدولي لملاحقة المطلوبين دولياً واسترداد الأموال والممتلكات منهم لإعادتها إلى مستحقيها من المواطنين.

أحدث وسائل مكافحة الفساد

تملك الدول العديد من الخيارات الإصلاحية التي يمكن تفعيلها لتخفيف آثار الفساد والحد منه، منها نذكر:

- دفع رواتب كافية للموظفين، حيث وجدت علاقة طردية بين تدني الأجور وانتشار الفساد.
- تخلق الشفافية الحكومية في إعداد الموازنة أرضية غير ملائمة لنمو الفساد.
- استخدام عمليات نشر التكنولوجيا فلا تقل عمليات نشر التكنولوجيا في العمل المؤسسي أهمية عن كل ما سبق فهي الوسيلة الرقابية الأجدد والأكثر قدرة على كشف التلاعب، ولهذا نجد أن الكثير من الدول تتجه إلى أتمتة العمل المؤسسي.

أشكال الفساد

يظهر الفساد بصور متنوعة بسبب تنوع أساليبه ومنفذيها، وفيما يأتي نبينها:

- أول ما يخطر لنا عند ذكره هو الرشوة التي تمثل قيام شخص في موقع المسؤولية بعمل غير قانوني مقابل المنفعة المادية.
- تليها المحسوبية التي تعد استغلالاً للنفوذ بشكل غير قانوني لخدمة أحد من الأقارب أو المعارف.
- التزوير أيضاً يعد نوعاً من أنواع الفساد الذي يستخدم لمحاكاة الأساليب المؤسسية للقيام بعمل غير شرعي، كما يندرج غسيل الأموال تحت عنوان الفساد.

خاتمة تقرير عن اليوم العالمي لمكافحة الفساد بالعناصر

يمكن القول أن المجتمع الدولي قد أدرك أثر الفساد على الدول بتبنيه لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2003، ولكن مع مرور أكثر من 15 عاماً على توقيعها فلم يظهر مؤشر الفساد تراجعاً ملموساً في مستوياته، حيث أن العديد من الدول لم تمتلك الجدية الكافية للعمل على منهجية متكاملة توفر محاربة قاسية للفساد.